وزير الصناعة والتجارة لـ« الثورة »:

ندرس مقترح مجلس التعاون الخليجي بشأن إقامة منطقة تجارة حرة.. ولم نعط اجابة نهائية حول هذا الموضوع

لابد من الاستفادة من الميزة التي منحت لليمن في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

ندعو إلى التسريع في بناء إستراتيجية للتصدير إلى الخارج وإستغلال المواد الخام المحلية

■ ،، أكد الدكتور/ خالد راجح شيخ – وزير الصناعة والتجارة أن الأخوة في مجلس التعاون الخليجي قدموا مقترحاً بإقامة منطقة تجارة حرة بين اليمن ودول الخليج ونحن طلبنا أن نبحث الأمر داخليا ولم نعط إجابة نهائية على إعتبار أن لدينا ميزة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه الميزة لا نريد أن نفقدها مشيراً إلى وجود عدد من الدول العربية الأخرى تسعى إلى توقيع مثل هذه الاتفاقية .. مشدداً على ضرورة أن يتبنى القطاع الخاص إستراتيجية للتصدير إلى الخارج وعدم الاكتفاء بالسوق الداخلية وإعادة تصنيف الكلفة بحيث تكون تنافسية.. بالإضافة إلى أهمية إستغلال المواد الخام المحلية الأستغلال الأمثل للتغلب على الميزة التنافسية وضرورة إعادة هيكلة الاقتصادات القائمة حتى تتكيف مع الاقتصادات الاقليمية والدولية بأسرع وقت ممكن، كما تطرق إلى عدد من القضايا الاقتصادية وفيما يلي نص اللقاء.

لقاء/منصور شايع

● تردد في الأونة الأخيرة أن دول الخليج تسعى إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلادنا .. ما حقيقة ذلك وما هي مميزاتها وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني؟

– الحديث عن منطقة التجارة الحرة بين اليمن ودول الخليج أثارت الكثير من التساؤلات أهمها الآثار الايجابية والسلبية على الاقتصاد الوطني .. وللإجابة على ذلك يجب أولاً التطرق إلى مستقبل الاقتصاد اليمني بالاقتصادات الاخرى ونحن لدينا ثلاث حلقات في هذا الجانب فالأولى هي الحلقة الاقليمية والثانية العربية والحلقة الأخيرة الدولية.. فلا نستطيع أن نعيش بمعزل عن الاخرين وأن نقفل الأبواب على أنفسنا كوننا لا ننتج سوى قدر محدود من السلع وبالتالي فإن الاقتصادات تقوى بالتكامل مع إقتصادات الأخرين .. لكن من موضع إيجابي ،، فنحن نسعى إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي وبالتأكيد ما ينطبق عليهم سينطبق علينا. كما أنه ومع بداية العام القادم ٢٠٠٥م سيبدأ تنفيذ ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. وفي هذا الإطار كل الدول العربية ملزمة أنها تهيئ بيئة مناسبة لتحرير التبادل التجاري للسلع ذات المنشأ الوطني حتى تنتقل بين دولة وأخرى دون ضرائب .. مشيراً إلى أن بلادنا لديها ميزة في هذا الجانب بحكم أنها من الدول الأقل نمواً بحيث ننتقل بالتدريج كل عام يتم التخفيض بنسبة ١٦٪ حتى عام ٢٠١٠م وهناك دول ستبدأ بالتخفيض نسبة ١٠٠٪ منذ بداية التطبيق في ٢٠٠٥م وبالتالي لا بد أن نتهيأ للدخول مع الدول العربية ومعنى ذلك أنه سيعاد صياغة وهيكلة الاقتصاد اليمني بما يتلاءم والاقتصادات العربية كذلك الحال بالنسبة للانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية والتي سيكون ٩٩٪ من الاقتصاد العالمي ضمن المنظمة لذا لا يمكن أن نكون بمعزل عن العالم . منوهاً أن هذه الالتحاقات لها مكاسبها وأضرارها ونحن نسعى هنا إلى تكوين جبهة واسعة من كل الاطراف ذات المصلحة في الوطن من المنتجين سواءً كانوا في القطاع العام أو الخاص بالاضافة إلى الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني حتى نخرج بأفضل صيغة تخدم الاقتصاد الوطني في حماية المنتج المحلي وفي الدخول إلى الأسواق الخارجية .. لذلك فإن عملية التفاوض وخصوصاً مع منظمة التجارة العالمية هي عملية طويلة ستبدأ مع نهاية العام الجاري ونأمل أن تتضافر جهود الجميع.. القطاع الخاص ممثل بالغرف التجارية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية ممثلة بالضرائب والجمارك والوزارات الأخرى كوزارة الشؤون القانونية والأخوة في البرلمان .. فلا بد أن يشارك هؤلاء في لجان التفاوض. ونأمل أن نستفيد من هذه العملية قدر الإمكان وهذا متوقف على التفاوض لأن العملية ليست عملية تفاوض إدارية فحسب لكنها عملية سياسية فلا بد من الاتصال مع هذه الدول وبرلماناتها وحكوماتها وقياداتها.

مقترح

أما بشأن إقامة المنطقة التجارية بين اليمن ودول الخليج فقد تقدم الأخوة في مجلس التعاون بمقترح إقامة منطقة تجارة حرة يمنية مع دول الخليج ونحن طلبنا أن نبحث الأمر داخليا ولم نعط اجابة نهائية على إعتبار أن لدينا ميزة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه الميزة لا نريد أن نفقدها دفعة واحدة ونحن حالياً نعمل مفاضلة بحيث يكون ما أعطي لنا باليمين لا يؤخذ علينا بالشمال وهذا الموضوع تم تبنيه في القمة العربية .. أن تعطى للدول الأقل نمواً ميزة تخفيض الضرائب تدريجياً لمدة خمس سنوات.. فلا نريد أن نتنازل عنها بتوقيعنا مع الأخوة في مجلس التعاون على إتفاقية مباشرة لإقامة منطقة حرة مع بلادنا .. كما أن هذا ليس مطلب دول الخليج فقط بل الأخوة في مصر ولبنان والاردن وكذا سوريا طالبين نفس الاتفاقية مؤكداً إحترام اليمن لمبادرة الأخوة في دول الخليج لان فيها حرص على الدخول في تعاون أكبر .. لكن نحن سنوازن ولدينا فريق عمل لدراسة هذا الموضوع والذي من خلال النتائج سينكشف ما الذي سيتم إتخاذه..

شروط أساسية

● ما هي الشروط المطلوبة للانضمام إلى مثل هذه التجمعات أو الاتفاقيات؟

– من ضمن الشروط المطلوبة لدخول السلع من دولة إلى أخرى هو أن تكون نسبة المكون الوطني في السلعة متفق عليه وإلى الآن لم يتم حسم نقطة الخلاف الرئيسية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وتم تشكيل فريق عمل لمناقشتها وفيه أن دولا إقترحت أن تكون نسبة المكون الوطني للسلعة ٤٠٪ ودولا أخرى إختارت ٦٠٪ أما نحن فكان رأينا ٥١٪ كحد أدنى للسماح بدخول السلع.. وهذا في رأيي أنه تكتيك لان الناس الذين لديهم المواد الخام أكثر يفضلون إرتفاع النسبة والعكس.. بحيث أن النسبة التي سيتفق عليها من مكون السلعة الوطنية سيسمح بدخولها إلى الأسواق .. الشيء الآخر الالتزام بالمواصفات والمقاييس المعتمدة في البلد .. مؤكداً أن المواصفات التي تعتمدها اليمن هي المواصفات والمقاييس الخليجية فعندما تأتي أي سلعة من دول الخليج تعتبر سلعة مقبولة إلا إذا كان فيها غش أو تدليس.. وإذا كان المكون على ما أتفق عليه عربيا بحسب الشهادة المرفقة.

التفاوض مع منظمة التجارة العالمية سيبدأ نهاية العام الجاري ونأمل تضافر جهود الجميع للاستفادة منها

ضرورة إعادة هيكلة الاقتصادات القائمة حتى تتكيف مع الاقتصادات الاقليمية والدولية

المنافسة فحسب

● في ظل هكذا تشديد .. كيف تنظرون إلى وضع الصناعات المحلية؟ وما هي نصيحتكم للمصنعين؟

– لا يوجد مجال أمام الأخوة المصنعين في اليمن غير المنافسة أما السلع التي تأتي من الخارج وكذلك الحال بالنسبة للسلع الزراعية من خضروات وفواكة وما شابه ذلك .. لاننا لا نستطيع منع السلع أو إعادتها طالما وهي ملتزمة بالمواصفات والمقاييس المتفق عليها . لذا فإنه لا يفوز في هذه المعركة سوى الذي ينتج بغزارة وتنافس. ونحن من جانبنا مقدرين تخوف القطاع الخاص .. لكننا لا نستطيع أن نغلق على أنفسنا بحكم إنتهاجنا لاقتصاد السوق.. وفي هذا الشأن وجهنا نصائحنا إلى القطاع الخاص ولا زلنا ندعوهم إلى التسريع في بناء إستراتيجية للتصدير إلى الخارج وعدم الاكتفاء بالسوق المحلية بالإضافة إلى إعادة تصنيف الكلفة بحيث تكون تنافسية بغض النظر عن الصعوبات والمعوقات التي تواجههم. لذا فإنه يجب أولاً استغلال المواد الخام المحلية الاستغلال الأمثل بحيث نتغلب على الميزة التنافسية في هذا الجانب على سبيل المثال لدينا ثروة هائلة من الجلود تذهب هدراً ولا تستغل وما يتم الاستفادة منه سوى في محافظة واحدة فقط العائد السنوي من ذلك يصل إلى أكثر من ٥ ملايين دولار بالإضافة إلى مواد البناء والاسمنت فهذا القطاع ناجح جداً سواء كان المستثمر من القطاع العام والخاص لذا ندعو القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذا المجال والإستفادة من الميزة النسبية من المواد الخام المتوفرة وبكثرة في اليمن وأن يتجهوا إلى الناس ومدخراتهم عن طريق إشراكهم بفتح أسهم عامة في الكثير من المشروعات سواء الصناعية أو الانتاجية الأخرى أو الخدمية.. لأنه من خلال التجارب يتضح أن الناس مندفعين فقط يريدون من يفتح المجال أمامهم للدخول في أسهم وفي مختلف المشروعات.

مشددا على ضرورة إعادة هيكلة الاقتصادات القائمة حتى تتكيف مع الاقتصادات الاقليمية والدولية وسنحاول أن نعمل بقدر الإمكان أن نعمل بالاشتراك مع القطاع الخاص بأن تتم عملية إعادة الهيكلة بأسرع وقت وأقل أثر والرافض لذلك عليه أن يتحمل النتائج.

شهادات عالمية

● هل لكم أن تحدثونا عن سبب إرتفاع الأسعار لمادة الحديد ؟ وما حقيقة ما يتردد عن نقص في مواصفات هذه السلعة؟

– ما لم تأت شهادة من شركة عالمية بخصوص مادة الحديد لا يمكن قبول هذه الصفقة مهما كانت أو أنه يبقى في الميناء لمدة شهرين حتى يتم إختباره في مختبراتنا لأن أختبار الحديد يستغرق وقت طويل حيث يخضع إلى ضغط عالي جداً.. ولا توجد سفينة تتحمل ٣٠ ألف دولار يوميا حتى يسمح بدخولها .. لذا فإن أي سفينة تأتي محملة بالحديد ولا تحمل شهادة عالمية لجودة المنتج ترد على أعقابها مباشرة وبالنسبة لأسعار الحديد فالأسعار مرتبطة بالأسعار العالمية وبالكمية الموجودة في السوق المحلية من هذه المادة فلا نستطيع التحكم بذلك .. أما السوق المحلية يمكن معالجتها فإذا كان يوجد إنخفاض في المعروض نسعى إلى عملية الأغراق لأن انخفاض المعروض تدفع بالتاجر إلى رفع السعر لأنه من الصعب جداً وضع فرق للمتابعة..

نظام رقابي

● ماذا بشأن السلع المهربة ومنتهية الصلاحية؟ وما هي الإجراءات التي تتخذها الوزارة؟

– بخصوص السلع المهربة ومنتهية الصلاحية والدور الرقابي الحكومي على ذلك فإنه يوجد لكل دولة نظام رقابي على سلامة السلع والخدمات المعروضة تشترك فيها أكثر من جهة فنحن في اليمن لدينا نظام بحيث أن الأدوية على سبيل المثال من مسؤولية وزارة الصحة والمبيدات والأسمدة والفحص البيطري من اختصاص وزارة الزراعة اما بقية السلع من مهمة وزارة الصناعة والتجارة والأخوة في صحة البيئة وهي مقسمة بحيث أن السلع الداخلة من المنافذ والسلع المنتجة في المصانع المحلية على وزارة الصناعة والتجارة. أما السلع في السوق فهي من مسؤولية الأخوة في صحة البيئة.. لكننا بقدر الإمكان لا نضع هذه الحدود في المسؤولية فنحن نعمل بالتكامل كل يكمل الآخر.

أما إشكالية التهريب فلا نلمسها إلا في السوق بالرغم من وجود جهات خاصة بملاحقة المهربين فيتم ضبط الكثير ويوجد جزء يتسرب إما لوسع المساحة وكثرة منافذي الدخول أو عن طريق بعض ضعفاء النفوس المتواطئين مع مثل هؤلاء المهربين وفي الأخير نحاول جميعاً ضبط كل مهرب .. ومؤخراً الأخوة في وزارة الصحة قاموا بتنفيذ حملة على الأدوية ونحن إن شاء الله بالاشتراك مع صحة البيئة سنقوم بحملة مماثلة على السلع الأخرى.. لذا ندعوا جميع المواطنين إلى أن نشكل صفاً واحداً وإطاراً واحداً لمكافحة هذه الظاهرة لما لها من أضرار صحية وأضرار كبيرة على الاقتصاد الوطني وأن يقوم المواطن فقط بإبلاغنا عن وجود أي مخالفة أو إكتشاف سلع منتهية بعدها يلومونا إن لم نقم بواجبنا..

مؤكداً وجود لوائح وقوانين تمنح الوزارة الحق في معاقبة كل مخالف منها على سبيل المثال قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري والعقوبات موجودة في هذه القوانين وصارمة ونحن مقدمين تعديل نسعى من خلاله إلى زيادة تشديد هذه العقوبات وبصورة سريعة بالتعاون مع السلطة المحلية وجهات الضبط والجهات الأخرى المعنية بالإضافة إلى مشاركة جمعية حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني..

بتكلفة ١٩٦ مليون ريال :

افتتاح نادي تعز السياحي وملحق مستشفى التعاون بتعز

تعز/ الثورة / نزار الخالد:

بمناسبة الذكرى العاشرة ليوم السابع من يوليو ١٩٩٤م قام أمس القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز بافتتاح نادي تعز السياحي والذي يمثل أهم المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة بالمحافظة ، وقد طاف الأخ المحافظ بأقسام النادي التي تشمل صالات للأعراس والاجتماعات والنادي الصحي ومسبح أولمبي والجاكوزي وألعاب خفيفة وقاعات للترويح والتسلية بتكلفة إجمالية تقدر بـ« ١٥٠ » مليون ريال .

وفي تصريح لـ« الثورة » أوضح الأخ عبدالجليل ردمان المدير التنفيذي للمشروع الاستثماري السياحي أن المشروع يهدف إلى تأهيل الشباب في عدد من الجوانب الرياضية والثقافية الذهنية .. وأشار إلى حرص النادي الاستثماري في خلق فرص للتسلية ليكون متنفساً للمجتمع وزوار محافظة تعز .. وأشار إلى أنه تم تجهيز النادي بأحدث الوسائل والتقنيات الرياضية والسياحية .

كما افتتح الأخ أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز ومعه الدكتور حبيب بجاش مدير عام مستشفى التعاون التوسعات الخاصة بأقسام الرقود والبالغ تكلفتها ٤٦ مليون ريال والذي يحتوي على غرف جديدة مجهزة بأحدث الوسائل الطبية.

بحث التعاون الاكاديمي بين اليمن وأمريكا

■ عدن/سبأ /

التقى الدكتور/ سعيد عبده جبلي نائب رئيس جامعة عدن للشؤون الاكاديمية أمس. مليسا دورتي نائب الملحق الثقافي والاعلامي بسفارة الولايات المتحدة الامريكية بصنعاء.

جرى في اللقاء مناقشة برنامج الحكومة الامريكية المخصص لبلادنا في مجال التبادل الثقافي والعلمي وامكانية تطوير المناهج الاكاديمية في كليات جامعة عدن وتدريب مدرسي اللغة الانجليزية وتطوير وتقييم البرامج التعليمية.

آلية للحد من انتشار السلع المغشوشة في الاسواق

صنعاء/سبأ/

عقد بوزارة الصناعة والتجارة أمس اجتماع برئاسة الأخ اقبال ياسين بهادر وكيل الوزارة لقطاع التجارة ضم الأخوة ممثلي وزارات الاشغال العامة والطرق والبيئة ومصلحتي الضرائب والجمارك والاتحاد العام للغرف التجارية والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس ومكاتب الوزارة في المحافظات ، وناقش الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بنشاط الوزارة ومنها الاجراءات الخاصة بمعالجة مشكلة تواجد السلع منتهية الصلاحية في الاسواق والمغشوشة والمقلدة ، وأكد الاجتماع على ضرورة وضع آلية اجرائية للتعامل مع تلك السلع والحد من انتشارها في الاسواق.